Deloitte.

نشرة إخبارية

جهة الاتصال:
نورا الشيخ
قائدة الإعلام والتسويق والتميّز المؤسسي
ديلويت الشرق الأوسط
البريد الإلكتروني: ncheikh@deloitte.com

يعزّز كبار التنفيذيّين في دوَل مجلس التّعاون الخليجيّ اعتماد الذكاء الاصطناعي التّوليدي في مجالات الضرائب والتّمويل والقانون

- يكشف استطلاع جديد من ديلويت عن تسارع وتيرة الاعتماد في أنحاء المنطقة، بالتوازي مع اتساع فجوات الحوكمة والاستراتيجيّة والتّنفيذ.

دبي، الإمارات العربية المتحدة - 24 فبراير 2026: كشف استطلاع جديد أجرته وحدتا الضرائب والشؤون القانونية لدى ديلويت عن تسارع اعتماد المؤسّسات لتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجالات الضرائب والتمويل والقانون في منطقة التعاون الخليجي. ويواجه العديد منها صعوبة في الانتقال من مرحلة التّجارب الأوّليّة إلى تحقيق أثر مؤسّسيّ واسع النطاق.

واستناداً إلى استخلاصات كبار التنفيذيّين في مجالَي الضّرائب والماليّة في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربيّة المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت، يُظهر الاستطلاع تسارعًا ملحوظًا في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في دول مجلس التّعاون الخليجيّ. فقد شهدت نسبة عدم الاعتماد تراجعًا حادًا من 52% في عام 2024 إلى 29% في 2025، فيما ارتفعت نسبة المشاركة في الاستطلاع بنسبة 47% على أساس سنوي. وتشير النتائج إلى أنّ الذكاء الاصطناعي التوليدي باتَ أولويّة استراتيجيّة رئيسيّة لفِرَق القيادة في المنطقة.

وبينما انصبّ التركيز في المراحل الأولى من اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي على مهام إنتاجيّة بسيطة مثل صياغة رسائل البريد الإلكتروني، تحوّلت الأولويّات نحو البحث والتحليل (41%) وتحسين الدّقّة والجودة (38%). يعكس ذلك انتقالًا من الاختبارات بدافع تعزيز الكفاءة إلى توجّه يركّز على توفير قيمة استراتيجية أوسع. وفي الوقت ذاته، يتوقّع 93% من المشاركين في الاستطلاع أن يُحدث الذكاء الاصطناعي أثرًا ملموسًا في مؤسّساتهم، ما يعكس مستوى مرتفعا من الثّقة الإقليميّة في إمكانات هذه التكنولوجيا النّاشئة على المدى الطويل.

مع ذلك، ورغم هذا الزّخم، لا يزال التّنفيذ يشكّل تحدّيًا رئيسيًّا. فبينما تعمل 18% من المؤسّسات على اختبار حالات استخدام للذكاء الاصطناعي التوليدي، لم تبدأ سوى 9% منها في توسيع نطاق الحلول، فيما أفادت 10% فقط بوجود استراتيجيّات وأُطُر حَوْكَمَة للذكاء الاصطناعي مطبّقة على مستوى المؤسّسة ككلّ. ولا تزال أكثر من 63% من الجهات في مراحل ما قبل التّنفيذ، أمرٌ يُبرز الحاجة إلى نماذج تشغيل أوضح، وأُطُر حَوْكَمَة أقوى، وخارطة طريق منهجيّة لترجمة الطموحات إلى نتائج قابلة للقياس.

وتبقى الأتمتة مجالًا رئيسيًّا لفرص استراتيجيّة كبرى، حيث تظهر الاستطلاعات أنّ 53% من المشاركين يعتبرون الأتمتة ضمن أولويّاتهم، لا سيّما في مجالَي تدقيق البيانات ومطابقتها. ومع ذلك، يزداد تركيز القيادات على الجودة بدلًا من السّرعة؛ إذ يشكّل البحث وتحليل البيانات 41% من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي الحاليّة، ما يعكس طلبًا متناميًا على دعم أوسع وتطبيق أعمق لمهارات التكنولوجيا في التحليل ولا فقط في الأتمتة البسيطة للمهام.

تتعدّد أساليب التّنفيذ بوضوح في أنحاء المنطقة. فيما تتّجه في حين بعض المؤسسات إلى اعتماد نماذج قائمة على الاشتراك أو نماذج هجينة، أفاد مجموعة أخرى بنسبة 38% بأنّها لا تزال في مرحلة استكشاف سبل تفعيل الذكاء الاصطناعي التوليدي في العمليّات التشغيليّة، ما يعزّز الحاجة إلى دعم من نحو الاستشارات يردُمُ الفجوة بين الاستراتيجيّة والتّنفيذ.

وتعليقًا على المشهد الحالي في المنطقة، قال **محمد بَهيميا، المسؤول عن الضرائب في الشرق الأوسط لدى ديلويت**: "تعكس وتيرة اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي في دول مجلس التعاون الخليجي صورة عن المنطقة تجمع بين الطموح والنظرة الواقعيّة العمليّة. ويدرك كبار التنفيذيّين إمكانات هذه التّقنيّة، إلا أنّ العديد منهم يواجه اليوم تحدّي في كيفيّة توسيع نطاق استخدامها بطريقة مسؤولة ومنضبطة. ومن خلال خبراتها في مجالات الضرائب والمالية والشؤون القانونيّة، تساعد ديلويت المؤسّسات في تحويل الابتكار إلى تنفيذ مؤسّسي منهجيّ؛ عبر تعزيز أُطُر الحَوْكمة، بناء القدرات، ودمج الذكاء الاصطناعي بأساليب تضمن تحقيق حصائل قابلة للقياس وترسيخ الثّقة على المدى الطويل".

وعن نتائج الاستطلاع، قال **محمد سروخ، الشريك في ديلويت الشرق الأوسط**: "ما نشهده في دول مجلس التعاون الخليجي هو نقلة واضحة من مرحلة الفضول إلى مرحلة التّنفيذ. فقد باتت القيادات تدرك قدرة الذكاء الاصطناعي التوليدي على إعادة تشكيل وظائف الضرائب والمالية والشؤون القانونية بالكامل، لا سيّما في نواحي البحث والتحليل وتحسين الجودة. غير أنّ الاستطلاع يُظهر أيضاً أنّ العديد من المؤسّسات لا تزال تعمل على تحديد المسار الأمثل للانتقال من التّجارب الأوليّة إلى تحقيق أثر على نطاق أوسع. يتوقّف تحقيق النجاح على ترسيخ بيئة حَوْكمة متكاملة، وتطوير القدرات، واعتماد نهج منضبط في التّنفيذ".

يُظهر استنتاج نتائج الاستطلاع إلى أنّه رغم الاختبارات الكثيرة الّتي تجريها الكثير من المؤسّسات في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة التجارب الأوليّة، فإنّ المرحلة المقبلة يجب أن تركّز على تنفيذ منظّم ومُمَنْهَج، عبر إعطاء الأولويّة لحالات الاستخدام العالية التّأثير في مجالَي البحث والتحليل الضريبي، وتعزيز أُطُر الحَوْكمة، والاستثمار في جاهزيّة الكوادر لدعم اعتماد مسؤول وقابل للتوسّع.

إطّلع على نتائج الاستبيان هنا.

-انتهى-

©٢٠٢٦ديلويت آند توش (الشرق الأوسط). جميع الحقوق محفوظة.

في هذا البيان الصحفي، أي إشارة إلى "ديلويت" تقتضي حكماً الإشارة إلى ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان، و إلى واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء في شبكتها العالمية. وتتمتع كل واحدة منها بشخصية قانونية مستقلة خاصة. يُرجى زيارة موقعنا deloitte.com/aboutللاطلاع على وصف مفصل للهيكل القانوني لديلويت توش توهماتسو المحدودة والشركات الأعضاء فيها. إن المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي صحيحة حتى وقت إرساله إلى الصحافة/ النشر.

لمحة عامة عن ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة:

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) هي شراكة تابعة إلى ومرخصة من الباطن من قبل ديلويت شمال وجنوب أوروبا دون أن تكون مملوكة قانونياً لديلويت توش توهماتسو المحدودة. إن ديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة، وهي شركة عضو مرخص لها في شبكة ديلويت توش توهماتسو المحدودة.

إن ديلويت الشرق الأوسط هي شركة رائدة في تقديم الخدمات المهنية الاستشارية، وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٢٦ ولا تزال تعمل في هذه المنطقة دون انقطاع منذ ذلك التاريخ. وقد كرست ديلويت الشرق الأوسط حضورها في منطقة الشرق الأوسط من خلال الشركات التابعة إليها والتي يتمتع كل منها بشخصية قانونية مستقلة مرخصة لتقديم خدماتها وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية في البلد الذي تعمل فيه. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبل ديلويت الشرق الأوسط إلزام بعضها البعض و/أو إلزام شركة ديلويت الشرق الأوسط تجاه أي طرف ثالث. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل واحدة من هذه الشركات والكيانات بشكل مباشر ومستقل مع العملاء الخاصين بها، وتكون مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها وليس عن أفعال وتقصير الكيانات الأخرى.

تقدم ديلويت الشرق الأوسط خدماتها عبر 26 مكتباً منتشراً في 14 دولة، ويعمل فيها أكثر من 7,000 شريك ومدير ومهني.

لمحة عامة عن ديلويت :

يشير اسم "ديلويت" إلى واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل "ديلويت توش توهماتسو المحدودة"، والشركات الأعضاء في شبكتها العالمية، والكيانات المرتبطة بها (ويُشار إليها مجتمعة باسم "كيانات ديلويت"). تتمتع ديلويت توش توهماتسو المحدودة (ويُشار إليها أيضاً باسم "ديلويت غلوبال")، وكل واحدة من الشركات الأعضاء في شبكتها العالمية، والكيانات المرتبطة بها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها، ولا تستطيع إلزام بعضها البعض تجاه أي طرف ثالث. تتحمل ديلويت توش توهماتسو وكل واحدة من الشركات الأعضاء في شبكتها العالمية والكيانات المرتبطة بها المسؤولية فقط عن أفعالها أو تقصيرها وحدها، وليس عن أفعال وتقصير الكيانات الأخرى. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة، أو ديلويت شمال جنوب أوروبا، أو ديلويت الشرق الأوسط أي خدمات للعملاء. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: .www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت مجموعة من الخدمات الرائدة في مجال تخصصها، وهي خدمات التدقيق والمراجعة، وخدمات الضرائب والشؤون القانونية، والاستشارات العامة والخدمات المتعلقة بها، إلى حوالي ٩٠% من أفضل الشركات العالمية المدرجة في مجلة فورتشن غلوبال ٥٠٠، بالإضافة إلى آلاف الشركات الخاصة في العالم. يقدم المهنيون العاملون لدينا خدماتهم التي تحقق نتائج قابلة للقياس، ومستدامة، وتساعد على تعزيز الثقة العامة بأسواق المال، وتمكّن عملاءنا من التطور والازدهار، وتمهد الطريق نحو بناء اقتصاد أكثر صلابة، ومجتمع أكثر مساواة وعالم أكثر استدامة. تفخر ديلويت بإرثها العريق الممتد لأكثر من ١٧٥ سنة، ومكاتبها المنتشرة في أكثر من 150 دولة ومنطقة جغرافية والتي يعمل فيها حوالي ٤٥٧,٠٠٠ مهني واستشاري.. لمعرفة المزيد حول كيف يستطيع العاملون في ديلويت إحداث الأثر المنشود الذي يحقق القيمة المستدامة، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com

للتوقف عن استلام رسائلنا الإلكترونية، يُرجى إرسال رسالة رد إلى المرسل تحمل عبارة "Unsubscribe" في خانة الموضوع.